مخالفة للاصل في الكيف واما الدائم المواقع وبعض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة واما الضرورية المواقعة وبعض المنتشر اما الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة ويكون مخالفة للاصل واما العامة المواقعة فمحصل بينها مضمان بسطان مما بعضها الحرش الاولين من الوجه والمنتشر اعم الوجه المطلقة والمنتشر المطلقة وليس شئ من هذه الاربع من العضا المشهورة فثبت ست قضايا بسيطة غير مشهورة هذه الاربعة والحسنية الممكنة والحسية المطلقة قال العكس المستوى اقول كان العكس المستوى مطلقا على المعنى المصدري المذكور وهو تبديل الجزء الاول من القضية باسمه والثاني اولا كذلك يطلق على القضية الحاصلة بالتبديل فيقال عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشمل العكس بالمعنى الاول دون المعنى الثاني وهو العكس بالمعنى الثاني انما اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل مواقعة لها في الكيف والصدق فلا يرد في اساس العكس منافرة من احدهما ان هذه القضية لازمة للاصل فذلك بالنسبة الى المنطبق على المواد كلها والثاني انما هو اخص من ملك القضية لسبب لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتحليل في بعض الصور والضابط في السوالب السالبة الجزئية لا تعكس الا الى الحينية فانها تعكس ان عرفيه خاصة والسالبة الكلية فان لم تصدق عليها الدوام الوصفي اعني العرفي العام فلا تعكس اصلا وهي في السوالب السبعة المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصفي فان صدق عليها الدوام الذاتي ايضا انعكست كلية الى الدوام الوصفي ان لم يكن مقيدة باللادوام وان كانت مقيدة به انعكست كلية الى الدوام الوصفي المقيد باللادوام في البعض واذا علمت ان اذا صدق الاصل صدق العكس مع الا تصدق بعضه معه اردفنا به انه كما صدق العكس مع صدق الاصل والا لامكن صدق بعضه معه ولزم منه امكان الخ وهو محال فاعلم ان قولنا جاز ان يكون الخ لا ريب في ان المجموع الاصل وبعض العكس لا نفس العكس ولا الخصوصية شئ منهما فلا يلزم اسما لما لتعقب الاسرى ان اجتماع ما لم يوجد مع عدم ما سلم اجتماع المتضمنين وليس شئ منهما كما لا يخفى المراد اسما لاجتماع بعض العكس مع الاصل وكل حاصل لا سلم اجتماع الخ وحاصل ذلك ان يكون بعض العكس لم امكنا

في نفسه لكنه محل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو لط والضابط في الموجبات عاما وكرواما لا تصدق على الاطلاق العام لا تعكس ~~لا تعكس~~ وهو المكسان ٧ وما تصدق على الاطلاق العام فان لم تصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كليا او جزئيا وهي خمس قضايا واما ان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم يكن معه ايضا بالدوام انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضايا واما ان كان معه ايضا انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة وهما قضيتان قال العكس للمحض كعكسه في الكل كلها وهو اخص من بعض الاصل اقول اي هو اخص من بعض الاصل بحسب الكمية لان بعضه سالبة جزئية ومنه ما خارج اللبيع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس اخص من بعض الاصل من حيث الجهة ايضا كما يظهر مما اذا كان الاصل جزئيا قال واما الخامس والعاشر والخامس فلان بعض عكسها سالبة عرفية عامة اقول هذا ايضا ظاهر لان عكسها جزئية مطلقة وبعضها العرفية العامة واما في الخامس فالعرفية العامة هي بعض الجزء الاول من عكسها واما اخص عليها في الخامس لان هذا الدوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن اساسها بطريق العكس وهي تعكس الى العرفية العامة الخ وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي بعض الضرورية واخص من المطلقة العامة التي هي بعض الدائمة واخص من الحينية المطلقة والحينية الممكنة اللتين هما بعضا العاشر واخص من بعض الخامس لانهما تقتضيان الحرش الاولين منها فتكونان اخص من احد الموجهات اللتين الفرد هو بعض الخامس اعني المفصلة ذات الاجزاء للسلبة فتكون الوجهة العامة اخص من بعض الخامس واما الوقتيتين والوجودية فلان بعض عكسها الخ عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوجهية التي هي بعض الجزء الاول من الوجهة واخص من الممكنة الدائمة التي هي بعض الجزء الاول من المنتشر فتكون اخص منها الاخص واما في الوجودية فهي بعض الجزء الاول منها فتكون اخص من بعضها واعلم انا اذا اعنا الموضوع بالفعل الخ اذا اعرنا الصفة ذات الموضوع بالعنوان بالامكان على مذهب الفارابي يلزم

لا فحالة غير معلوم صح

المطلقة العامة والوقتية والوجودية

من الجزء

انعكست كلية الى الدوام الذاتي والا صح

Copyright © King Saud University